توظيف مرجعيات التدقيق الشرعي في دعم حوكمة المصارف الإسلامية العراقية: دراسة تحليلية

م.د. الآء عبد الواحد ذنون طه/ كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الموصل/ قسم المحاسبة المالية وتدقيق الحسابات

تاريخ التقديم:2016/5/29
تاريخ القبول: 2016/9/29

المستخلص

غالباً ما تلجأ المصارف الاسلامية ومنها العراقية الى دعم إطر حوكمتها من اجل تحسين تنافسية أعمالها في مجتمعاتها. إذ تبحث تلك المصارف عن الانشطة التي تعزز من تلك الحوكمة، ومنها ما يقدمه نشاط التدقيق الشرعي من قدرات تدقيقية لمواجهة التحديات التنموية وزيادة التنافسية. لذلك، يناقش البحث في محتواه كيفية استخدام التدقيق الشرعي ومرجعياته في دعم الحوكمة الشرعية في المصارف الإسلامية العراقية. اذ تم بناء إنموذج فرضي مقترح يعكس تلك العلاقة من خلال أربعة فرضيات رئيسة، واخضعت تلك الفرضيات فيما بعد للتحليلات الإحصائية كتحليل الانحدار وتحليل المسار باستخدام برمجية (SPSS). وبالتركيز على ثمانية مصارف إسلامية عراقية بوصفها المختبر الميداني للبحث، جمعت البيانات منها باستخدام استمارة استبيان مكوّنة (20) مؤشراً في سياق خمسة متغيرات اساسية. وأخيراً، توصل البحث الى عدة استنتاجات، أهمها: تعتقد المصارف الإسلامية العراقية بان توظيف مرجعيات التدقيق الشرعي في عملها يؤثر تأثير إيجابي مباشر (بالتركيز على المرجعية الشرعية) وغير مباشر (مع التأكيد على التعاضد بين المرجعية القيمية والمرجعيات الاخرى) في دعم حوكمتها الشرعية. كما أوصى البحث ضرورة تشجيع المؤسسات الاكاديمية والمنظمات المهنية الى تمهيد الطريق نحو إعادة التفكير بصياغة وبناء نظريات التدقيق الشرعي ومفاهيمه بوصفه مجال متطور من مجالات التدقيق وركناً اساسياً في صناعة التمويل الإسلامي.

المصطلحات الرئيسية للبحث/ التدقيق، التدقيق الشرعي، مرجعيات التدقيق الشرعي، الحوكمة الشرعية، المصارف الإسلامية العراقية.

مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية
العدد 98 المجلد 23
الصفحات 511ـ532

1: المقدمة

إن زيادة الوعي بأهمية الدور الجوهري للمصارف الإسلامية في دعم عجلة الاقتصاد الوطني يشجع الحاجة الى دراسة أداء تلك المصارف في مجتمعاتها التي تعمل بها. فالمؤسسات المالية الإسلامية ومنها المصارف مازالت في مرحلة نمو متزايد في اداءها لما تلتزم به من القيم والمبادئ الإسلامية في جميع جوانب عملها وبإشراف من كافة المستفيدين من خدماتها. ومن اجل الاستمرار في النجاح والتفوق، تحتاج هذه المصارف الى إطر حوكمة منظمية كفوءة وفعالة تضمن تطبيق مبادئ واحكام الشريعة الإسلامية في معاملاتها امام أصحاب المصالح من تلك المصارف. لذلك، يلعب التدقيق الشرعي ومرجعياته دوراً حاسماً بتحويل إطر الحوكمة التقليدية الى إطر حوكمة كفوءة وفعالة عبر تمكين المدققين الشرعيين من المراقبة المستمرة على التزام كافة اعمال المصارف بتطبيق تلك الشريعة مما يجعلها في نهاية المطاف مصارف إسلامية ذات كفاءة مرتفعة من حيث العمل الإسلامي وأكثر ثقة وشفافية من قبل أصحاب المصالح فيها.

وتأسيساً لما تقدم، جاء البحث بمساهمة متواضعة لفهم دور التدقيق الشرعي في دعم حوكمة المصارف الإسلامية العراقية عبر قراءة أهم المرجعيات التي يستند عليها في جعل تلك الحوكمة أكثر قوة وفعالية. وتجلت هذه المساهمة ببيان كيفية توظيف مرجعيات التدقيق الشرعي في دعم الحوكمة الشرعية فضلاً عن صياغة مخطط فرضي يعكس العلاقات المنطقية والمنهجية من اجل ابراز مواقف المصارف الإسلامية العراقية من هذه المساهمة. تم تجزئة البحث الى أربعة فقرات رئيسية: تضمنت الفقرة الأولى صياغة لمنهجية البحث من حيث المعضلة الفكرية وكيفية حلها، وشملت الفقرة الثانية من البحث بناء استعراض فكري يؤصل لمتغيرات البحث بينما تطرقت الفقرة الثالثة الى الإطار الميداني من اجل اختبار إنموذج البحث المقترح. واخيراً، لخصت الفقرة الأخيرة الاستنتاجات والمقترحات المقدمة في البحث.

2: منهجية البحث

2-1 **مشكلة البحث**: توصف المصارف الإسلامية بانها تلك المصارف القائمة على تطبيق الشريعة الإسلامية. حيث تكون الشريعة الإسلامية الأساس في عمل تلك المصارف، وعدم الالتزام بتلك الشريعة سوف يولد الاضطراب والتهديد المالي لأعمال المصارف الإسلامية وعملياتها. لذلك، برزت الحاجة في المصارف الإسلامية لإيجاد إطر داخلية تعكس الشريعة الإسلامية فيها من اجل ضمان التزام اعمال وعمليات المصارف بتلك الشريعة. فجاءت الحوكمة الشرعية بوصفها طبقة إضافية فوق الحوكمة التقليدية لإحكام العمل الإسلامي من خلال ابتكار ترتيبات مؤسساتية وتنظيمية شرعية لتحسين اداء المصارف الاسلامية. وان مقومات نجاح الحوكمة الشرعية وتحسينها يعتمد على دور المرجعيات التي يستخدمها قلب تلك الحوكمة المتمثل بالتدقيق الشرعي الذي يوفر الأساس لمراقبة مستمرة لأعمال وعمليات المصارف الإسلامية. وهنا، يمكننا تأطير مشكلة البحث في معرفة أهم المرجعيات المستخدمة في التدقيق الشرعي التي قد تؤثر على نجاح حوكمة المصارف الاسلامية في سياق مقومات نجاها من اجل تحسين أداء تلك المصارف والارتقاء به. ويمكن عكس المضامين السابقة في التساؤل البحثي الآتي: هل تدرك المصارف الإسلامية العراقية دور التدقيق الشرعي ومرجعياته في عمل حوكمتها الشرعية؟، وما أهم المرجعيات المؤثرة على دعم تلك الحوكمة؟.

2-2 **أهمية البحث**: وتتلخص بالنقاط الآتية:

1. استكمال الجهود النظرية والتطبيقية في رفد ممارسي مهنة التدقيق والباحثين في المؤسسات الأكاديمية والمهنية العراقية بالمفاهيم التدقيقية المعاصرة التي تلبي حاجاتهم عبر زيادة ادراكهم لأهمية تلك المفاهيم في تطوير عملهم.
2. تسليط الضوء على مرجعيات التدقيق الشرعي المؤثرة في دعم نجاح حوكمة المصارف الإسلامية في العراق لما لها من أثر في تقليل المخاطر التي قد تواجهها تلك المصارف.
3. ابراز مواقف المصارف الاسلامية العراقية حول تبني مرجعيات التدقيق الشرعي في دعم حوكمتها الشرعية.

3-2 **أهداف البحث**: وفقاً لمشكلة البحث وأهميته، تكمن الأهداف الاساسية للبحث بالآتي:

1. بناء إطاراً فكرياً يشمل متضمنات مفهومي التدقيق الشرعي وحوكمة المصارف الاسلامية، وتأطيرهما في سياق تبني مرجعيات ذلك التدقيق لدعم مقومات نجاح تلك الحوكمة.
2. تقديم مخطط فرضي مقترح يعكس العلاقة بين متغيري البحث واختباره ميدانياً.
3. التعرف على أهم مرجعيات التدقيق الشرعي المؤثرة على موقف المصارف الإسلامية العراقية في دعم حوكمتها من اجل تحسين اداءها.
4. تقديم مجموعة من المقترحات التي قد تثير اهتمام إدارة المصارف الاسلامية لتعزيز حوكمتها.

4-2 **مخطط البحث الفرضي**: تم اقتراح إنموذج فرضي بالاستناد على مشكلة البحث وأهدافه ليعكس العلاقات المنهجية والمنطقية بين مرجعيات التدقيق الشرعي المؤثرة على دعم حوكمة المصارف الاسلامية العراقية. والشكل رقم (1) يوضح الإنموذج المقترح لتأثير التدقيق الشرعي وفقاً لمرجعياته في دعم حوكمة المصارف الاسلامية.

ومن اجل استنطاق إنموذج البحث الفرضي ولتأسيس اتجاه العلاقات فيه، فقد تمت صياغة مجموعة من الفرضيات التي تعكس الرؤية النظرية والمنهجية لعمل الإنموذج المقترح، وكما يأتي:

1. توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية بين التدقيق الشرعي بدلالة المرجعية الشرعية باتجاه دعم حوكمة المصارف الإسلامية.
2. توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية بين التدقيق الشرعي بدلالة المرجعية القيمية باتجاه دعم حوكمة المصارف الإسلامية.

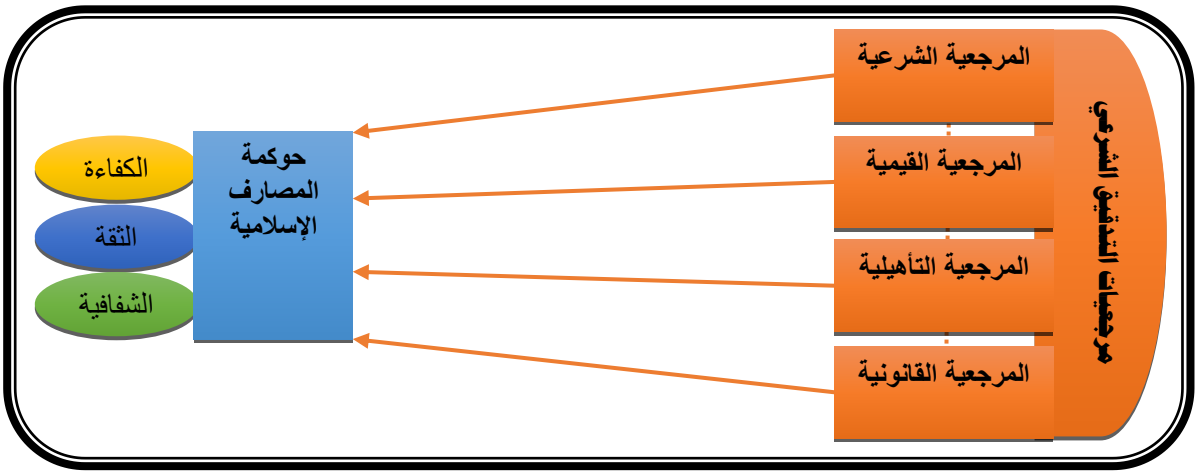

الشكل (1) إنموذج البحث الفرضي

المصدر: إعداد الباحثة.

3. توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية بين التدقيق الشرعي بدلالة المرجعية التأهيلية باتجاه دعم حوكمة المصارف الإسلامية.
4. توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية بين التدقيق الشرعي بدلالة المرجعية القانونية باتجاه دعم حوكمة المصارف الإسلامية.

5-2 **حدود البحث**: وبشكل ميداني، تم تطبيق البحث بأهدافه ومخططه الفرضي في المصارف الإسلامية العراقية مكوّنة مجتمعاً للبحث، وهي على التوالي: مصرف ايلاف الإسلامي، والمصرف العراقي الإسلامي الاستثمار والتنمية، ومصرف كوردستان الدولي للاستثمار والتنمية، والمصرف الوطني الإسلامي، ومصرف دجلة والفرات للتنمية والاستثمار، ومصرف التعاون الإسلامي للاستثمار والتنمية، ومصرف البلاد الإسلامي للاستثمار والتمويل، ومصرف جيهان للاستثمار والتمويل الإسلامي. حيث يضم هذا المجتمع كافة المدققين الشرعيين في هذه المصارف بوصفهم الفئة الطبقية المستهدفة من تطبيق البحث.

3: الاستعراض النظري

3-1: التدقيق الشرعي: رؤية تحليلية.

يعد التدقيق ممارسة مهنية مجردة ذات أسس وإجراءات واضحة مستندة على مجموعة من الضوابط المتمثلة بالمعايير والمتطلبات. ومن خلال هذه الضوابط، تؤسس ممارسة التدقيق خارطة طريق لتحسين إنجاز العمليات والاهداف في المؤسسات. وفي هذا الإطار، التزمت الجهات التدقيقية (أفراداً ومنظمات) بتلك الضوابط التي تحاول الهيئات التنظيمية لمهنة التدقيق صياغتها وتوحيدها، الا انها أغفلت في ذات الوقت جانباً حاسماً في عملها التدقيقي المتمثل بتوسيع ضوابطها لتعكس البيئة الشرعية لمجتمعات تلك المؤسسات التي تستفاد من الخدمات التدقيقية (Power, 2003, 380). ومن هنا، بدء اهتمام اغلب الكتاب والباحثين في قراءة البعد الشرعي وانعكاساته على تطوير ممارسي مهنة التدقيق ومؤسساتهم في تلك المجتمعات بوصفه مناهجاً تطويرياً لدعم كفاءة وفاعلية العمل التدقيقي في ظل التطورات في عمل المؤسسات ومنها الإسلامية على وجه الخصوص.

يعتبر التدقيق الشرعي جزء من منظومة شاملة هي الرقابة الشرعية التي اقرتها هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية (AAOIFI)[1]. فالرقابة الشرعية تشمل كافة الأسس والإجراءات الرقابية ذات الصبغة الشرعية التي تتبناها إدارة المؤسسات الاسلامية في تحقيق غاياتها المتمثلة بتحسين كفاءة وفاعلية العمل فيها. اذ تعرف الرقابة الشرعية على انها حق شرعي يمنح جهاز الرقابة الشرعية (لجنة الفتوى وقسم التدقيق الشرعي) صلاحيات ومسؤوليات وواجبات لضمان ان العقود والاتفاقيات والسياسات والمنتجات والمعاملات والبيانات والتقارير المالية والتعاميم وغيرها من العمليات في المؤسسات الاسلامية تتم وفقاً للالتزام بمبادئ واحكام الشريعة الاسلامية (الزيادات، 2011، 1862). اما التدقيق الشرعي فهو نشاط خدمي يشتق من الاعمال المتكاملة لجهاز الرقابة الشرعية وتشرف عليه هيئة التدقيق الشرعي. اذ يقوم التدقيق الشرعي على أساس موضوعي ومحايد في إطار توفير النصح والمشورة لكافة أجزاء المؤسسة من اجل ضبط كيفية إنجازها للأهداف والسياسات المرسومة وتحسينها عبر الالتزام بالضوابط والأحكام الصادرة من قبل جهاز الرقابة الشرعية. كما تركز هذه الضوابط والاحكام في ضوء المعايير والمتطلبات المطلوبة على ضمان تنفيذ القرارات والاهداف المؤسساتية في سياق الالتزام الشرعي الأمثل (العمراني، 2015، 6). لذلك، يفرق (مشعل وحجل، 2013، 4) بين الرقابة الشرعية والتدقيق الشرعي من خلال ان الرقابة الشرعية تهدف إلى ضمان التزام المؤسسة بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية في جميع أنشطتها، بينما يهدف التدقيق الشرعي إلى إبداء الرأي المستند على الواقع الميداني حول مدى التزام تلك المؤسسة بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية في جميع أنشطتها. ويؤكد (قنطقجي، 2010، 5) بان قرار التدقيق الشرعي يشتق من الرقابة الشرعية المستندة على الرقابة المحاسبية التي يوجزها التقرير المحاسبي. كما تتلخص خصائص التدقيق الشرعي بالآتي: (Rahman, 2013, 28)

1. يعتبر التدقيق الشرعي وظيفة اجتماعية ذات نطاق واسع جداً.
2. يجب تهيئة القوائم المالية بصورة متجانسة مع القواعد التوجيهية التي يضعها جهاز الرقابة الشرعية.
3. توظيف معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات الاسلامية ومعايير التدقيق الوطنية والدولية في اعداد القوائم المالية للمؤسسات الإسلامية.
4. يجب ان يمتلك المدقق الشرعي معرفة صحيحة حول مبادئ واحكام الشريعة الإسلامية.

[1] *AAOIFI: Accounting and Auditing Organization for Islamic Financial Institutions.*

ويضيف (توفيق وآخرون، 2014، 11) بان وظيفة التدقيق الشرعي يمارسها مدققين متخصصين في البعد الشرعي يهدفون من خلالها إلى تدقيق وفحص العمليات المنجزة في المؤسسات للتأكد من التزام الاخيرة بمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية والسياسات والإجراءات التي توصي بها إدارة تلك المؤسسات والهيئة الشرعية داخلها. كما يرى (مشعل، 2004) بان التدقيق الشرعي هو الوجه المعاصر للتدقيق التقليدي في المؤسسات ومنها الإسلامية على وجه الخصوص - لاحظ الشكل رقم (2)، فالتدقيق الشرعي يستمد إطاره الفني من التدقيق التقليدي ويزيد عليه في ادخال المرجعيات الشرعية الاسلامية التي تحدد الكثير من الجوانب الواجب مراعاتها في انجاز كافة عمليات المؤسسات الإسلامية. فعلى سبيل المثال، يحاكي التدقيق الشرعي نظيره التقليدي من حيث الأنواع، فهنالك التدقيق الشرعي الداخلي والخارجي وكالاتي: (مشعل، 2004، 13)

1. التدقيق الشرعي الداخلي: هو أحد مكونات وأدوات نظام الرقابة الشرعية الداخلية، فهو يتمثل بكيان اداري (وحدة او قسم) ضمن هيكل المؤسسة التنظيمي يخصص له مدققين شرعيين داخليين. ويتلخص عمل هذا الكيان في مساعدة الإدارة المؤسسية للتحقق من أداء نظام الرقابة الشرعية الداخلية من حيث الكفاءة والفاعلية من اجل تمكينه في تحقيق واجباته وضمان التزام تلك الادارة بأحكام الشريعة الإسلامية.

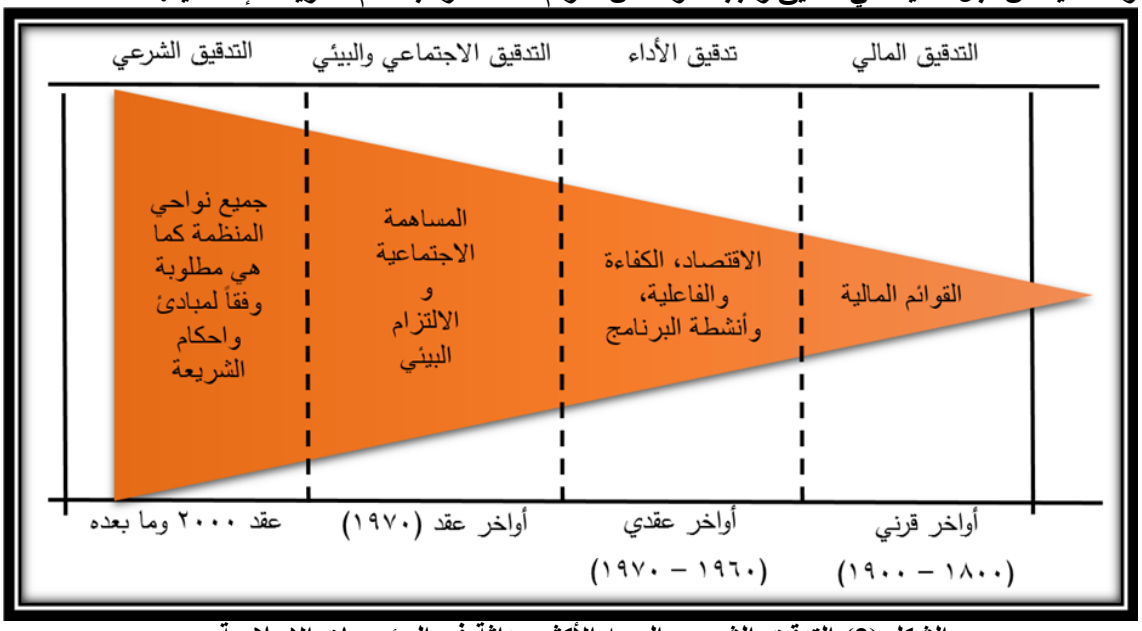

الشكل (2) التدقيق الشرعي الوجه الأكثر حداثة في المؤسسات الاسلامية

Source: Rahman (2013) "The current perception and practice of Shariah Auditing in Bangladeshi Islamic Banks", Thesis, Ritsumeikan Asia Pacific University, P.20

2. التدقيق الشرعي الخارجي: هو وظيفة مستقلة عن نظيره الداخلي، حيث يهدف الى تقديم رأي متخصص ومحايد لجهاز الرقابة الشرعية من خلال مدققين شرعيين خارجيين مرتبطين به بشكل مباشر من حيث التعيين والعزل وتحديد المكافأة والمسألة. كما يشتمل تقرير هؤلاء المدققين على عدة جوانب، ومنها خدمة تأكيدية تحدد مدى التزام المؤسسات بتنفيذ المتطلبات الشرعية الإسلامية من عدمه. ويقدم هذا التقرير الى الجمعية العامة للمساهمين في تلك المؤسسات الإسلامية - لاحظ الشكل رقم (3).

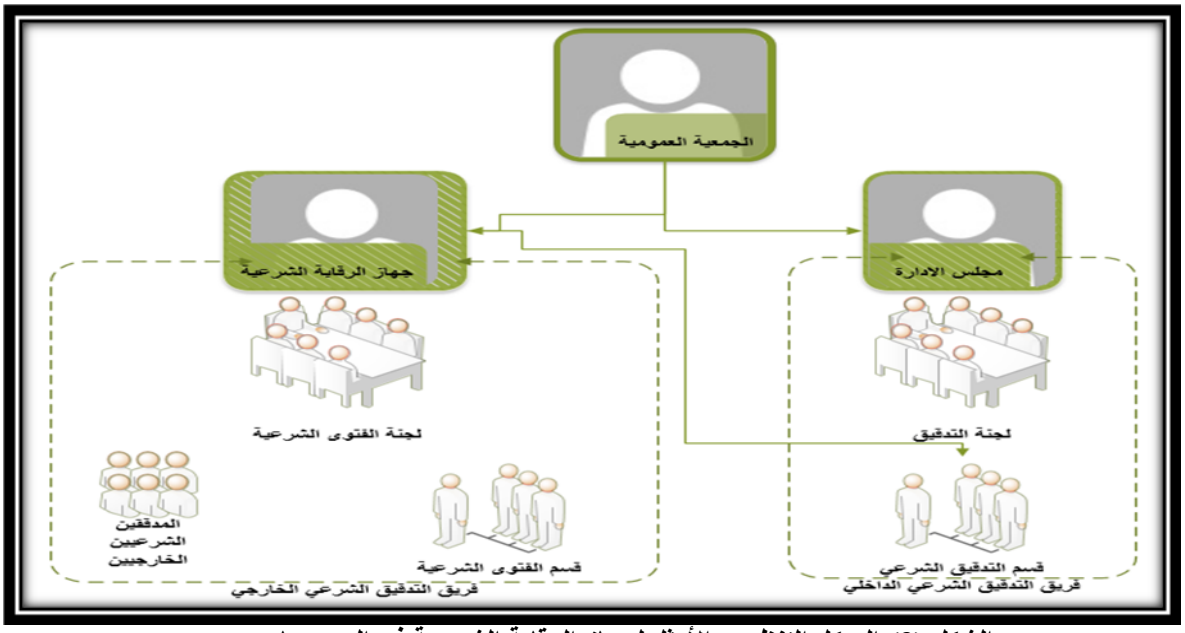

الشكل (3) الهيكل التنظيمي الأمثل لجهاز الرقابة الشرعية في المؤسسات

المصدر: بتصرف الباحثة من خلال: مشعل (2004). "استراتيجية التدقيق الشرعي الخارجي: المفاهيم وآلية العمل"، المؤتمر الرابع للهيئات الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية، للفترة من 3-4 تشرين الأول 2004، مملكة البحرين، ص16.

كما يتميز التدقيق الشرعي على نظيره التقليدي بإطاره الشرعي المتمثل بمجموعة من المرجعيات الشرعية الاسلامية الواجبة التنفيذ التي تضع عدة أهداف لذلك التدقيق، ومنها: (عبد، 2013، 264-265)

1. تحديد مدى اعتماد والتزام المؤسسات بالمبادئ والاحكام الشريعة الإسلامية في تنفيذ أهدافها وأعمالها.
2. المتابعة المستمرة للإرشادات والتوجيهات والفتاوى الصادرة عن جهاز الرقابة الشرعية.
3. تبادل الآراء والملاحظات التي يشخصها قسم التدقيق الشرعي ومناقشتها مع الإدارات المتخصصة في المؤسسات ضمن مراحل التدقيق السابقة والمصاحبة واللاحقة.
4. عمل تقارير حسب الطلب ودورية تشتمل على نتائج الفحص والمتابعة لأعمال المؤسسة وأهدافها، وتقديمها الى الإدارات المتخصصة في تلك المؤسسة وفقاً للأنظمة واللوائح التنظيمية المعتمدة وكذلك الى جهاز الرقابة الشرعية.
5. مساعدة الجهات الرقابية الأخرى والمدققين الخارجيين على فهم وإدراك التزام المؤسسة المعنية بقرارات هيئة الرقابة الشرعية.

وفي سياق تشخيص تطبيقات التدقيق الشرعي في المؤسسات الاسلامية، نجد بان المؤسسات المالية ومنها المصارف الإسلامية على وجه الخصوص احدى اهم تطبيقات ذلك التدقيق. اذ يوفر التدقيق الشرعي رأياً مستقلاً حول ضبط أهداف المصارف الاسلامية في مجتمعاتها التي تلتزم بمبادئ واحكام الشريعة الاسلامية. لذلك، يعتقد (Usmani, 2015) بان دور التدقيق الشرعي في تلك المصارف يجب تحديثه باستمرار وفقاً للممارسات الجديدة والمتجددة في قطاع الخدمات المالية الإسلامية. ومن اهم أدوار التدقيق الشرعي هي: (Usmani, 2015, 327)

1. **تقييم المصرف الإسلامي ووحداته الاستراتيجية من حيث التزامهم بإنجاز أنشطتهم وفقاً للمبادئ التوجيهية من جهاز الرقابة الشرعية، مع متابعة مستمرة لتوجيهات هيئة الفتوى.**
2. **تقييم النظم المحاسبية والاجرائية في المصرف الإسلامي ووحداته الاستراتيجية، وكيفية تشغيلها بما يضمن تنفيذ المبادئ التوجيهية والسياسات الصادرة عن هيئة المراجعة والمحاسبة للمؤسسات المالية والإسلامية.**

2-3: الحوكمة الشرعية في المصارف

يعتبر الإسلام منهاجاً لمكارم الاخلاق وطريقاً للعدالة والنزاهة، فهو يعزز الاخلاق الحميدة والقيم الأخلاقية التي تحقق رفاهية العيش في المجتمعات. لذلك، لا يُعد من المستغرب بان نرى الصناعة المصرفية الإسلامية اصبحت واحدة من أسرع الصناعات نمواً في العالم مع معدل نمو سنوي قدره (17.6%)، وإجمالي موجودات عالمية تقدر بـ(1.7 تريليون دولار) في عام (2013) (Obid & Naysary, 2014, 304). وعندما نعلم بان السمة المميزة لتلك الصناعة تكمن في ضمان تطبيق الشريعة التي جاء بها الاسلام في جميع اعمال المصارف ومعاملاتها، عندئذ يمكننا تشخيص اعتماد تلك المصارف على طبقة إضافية من الحوكمة " تسمى: نظام الضوابط الشرعي و/أو الحوكمة الشرعية " تضاف الى هيكل الحوكمة الموجود اصلاً في المصارف التقليدية.

ناقشت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)[2] الحوكمة بوصفها نظاماً لتوجيه ورقابة المؤسسات من خلال تشخيص وتحديد الواجبات والمسؤوليات وتوزيعها بين مختلف الجهات المشتركة في المصارف، مثل مجلس الإدارة والمساهمين وأصحاب المصالح الآخرين. كما يبين هذا النظام القوانين والقواعد والإجراءات الموجهة لاتخاذ القرارات حول اعمال تلك المصارف وعملياتها، فضلاً عن توضيح الهيكل الذي يشمل كيفية تحديد الأهداف ووسائل تنفيذها والتحقق من إنجازها (موقع المنظمة). ويرى (مجلس الخدمات المالية الإسلامية "IFSB-10"[3]) بان نظام الضوابط الشرعي و/أو الحوكمة الشرعية هي مجموعة من الترتيبات المؤسساتية والتنظيمية التي من خلالها تضمن المؤسسات المالية الإسلامية وجود رقابة مستقلة وفعالة تؤكد الالتزام الشرعي في اصدار الفتاوى والقرارات الشرعية ذات الصلة ونشر المعلومات حولها بين القائمين على تطبيق الشريعة الإسلامية في المصارف وتدقيق الالتزام الشرعي الداخلي فيها (IFSB, 2009, 3-6). ويؤكد كل من (النوباني وصديقي، 2016، 17) ان الحوكمة الشرعية للمصارف الإسلامية تتمثل في ذات النظام التقليدي للحوكمة يضاف اليه البعد الشرعي المتمثل بجهاز الرقابة الشرعية وتحديد واجباته ومسؤولياته فهي تضيف آليات رقابية جديدة على مختلف المستويات وبما يضمن تحقيق العدالة والنزاهة والاستقلالية والشفافية بين الإدارة والمساهمين والعاملين وذوي العلاقات والمصالح الاخرى في تلك المصارف (Bedji, 2015, 109). علماً بان نظام الضوابط الشرعي او الحوكمة الشرعية تفترض وجود قنوات واضحة لتحقيق اهداف المؤسسات وتحقيق الرقابة على الأداء وتوفير نظام جزاءات واضح ومتفق مع مبادئ الشريعة الإسلامية واحكامها. كما يفرق كل من (Obid & Naysary, 2014) بين الحوكمة الشرعية ونظيرتها التقليدية من خلال: (Obid & Naysary, 2014, 306)

1. تركز الحوكمة التقليدية على الأداء الاقتصادي للمصارف، في حين تنادي الحوكمة الشرعية الى تبني الاحتياجات الروحية والقيم الدينية. حيث تلتزم المصارف الإسلامية بالقواعد الشرعية فضلا عن القوانين واللوائح المعتمدة في مجتمعاتها. كما يضمن جهاز الرقابة الشرعية بوصفه اللاعب الأساسي للحوكمة في المصارف الإسلامية الامتثال الى مبادئ واحكام الشريعة الإسلامية.
2. في إطار تعريف الحوكمة التقليدية، تعبر (OECD) عن اهتمامها بحقوق المساهمين ودالات الملكية الرئيسة. اما في المصارف الإسلامية، يتحمل أصحاب الحسابات الاستثمارية نفس مخاطر الاستثمار والمساهمين، لذلك تكون على تلك المصارف واجباً ائتمانياً تجاه أصحاب تلك الحسابات. ووفقاً للحوكمة الشرعية، يحق لأصحاب الحسابات الاستثمارية مراقبة أداء استثماراتهم والمخاطر المرتبطة بها التي يجب ان تهتم بها أيضاً المصارف الإسلامية.
3. عادة ما تُحدد المصارف الإسلامية كمية مناسبة من الدخل لأصحاب الحسابات الاستثمارية بوصفها الاحتياطي لتحمل المخاطر الاستثمارية وكذلك توزيع الأرباح. كما يجب على تلك المصارف الإفصاح عن المخاطر الاستثمارية وتوزيع الأرباح لأصحاب تلك الحسابات والسماح لهم ايضاً في المشاركة بصنع القرارات حولها.

[2] ***OECD**: Organisation for Economic Co-operation and Development.*
[3] ***IFSB**: Islamic Financial Services Board.*

4. تنص الحوكمة التقليدية على حصر مسؤولية المؤسسة بالمساهمين اللذين يمتلكون الحقوق في إطار القانون او الاتفاق المشترك مع التركيز على العاملين والدائنين. اما في الحوكمة الشرعية، تنص القواعد الشرعية على تفويض المؤسسات الإسلامية المسؤولية تجاه رعاية ورفاهية مجموعة واسعة من أصحاب المصالح. لذلك يكون من الواجب تأسيس جهاز الرقابة الشرعية الذي يضمن تحقيق مصالح المساهمين وكافة أصحاب المصالح الآخرين.
5. تفرض الحوكمة التقليدية على المؤسسات الإفصاح عن أية معلومات مالية وغير مالية بشكل دقيق في سياق المعايير المحاسبية. بينما يتعين على المؤسسات الإسلامية الإفصاح أيضاً عن الفتوى والقرارات الشرعية ومدى الالتزام بها من خلال تقارير الالتزام الشرعي.
6. تؤسس الحوكمة التقليدية لإطارها من خلال مجلس الإدارة الذي يمتلك الأدوار والمسؤوليات التي تجعله مهنياً ومستقلاً بما فيه الكفاية للاستمرار بمراقبة وظائف المؤسسة بكفاءة. وتضيف المؤسسات الإسلامية دالة أساسية أخرى لحوكمتها الشرعية والمتمثلة بجهاز الرقابة الشرعية الذي يمتلك الأدوار والمسؤوليات التي تجعله قادراً على ضمان الالتزام الشرعي في اعمال تلك المؤسسات.

وفي سياق الحاجة الى ضبط أداء الحوكمة التقليدية، تعالج الحوكمة الشرعية العديد من المشاكل التي تواجهها المؤسسات المالية، ومن أهمها: (كلتوم، 2014، 7)

1. تدهور أداء المصارف نتيجة انخفاض الودائع والائتمان بسبب تقييد المعاملات الآجلة وانكماش السوق الائتماني الى الدرجة التي أصبحت معها المصارف تواجه موقفاً غير عادي.
2. تدني الثقة بالمصارف واعمالها بسبب عمليات الخداع وعدم العدالة وظهور شعور غامض بمواجهة جهة ليست لها قيم سوى السرقة والنهب والاستيلاء على أموال الآخرين والتلاعب بها.
3. الفضائح المالية الفائقة التي لا يتخيلها عقل حول اعمال المصارف نتيجة عدم شفافيتها، مما جعل جمهورها يشعر بالاكتئاب والإحباط فيما يتعلق بالعمليات الاستثمارية وعدم العودة اليها مهما كانت مكاسبها مغرية.

ويمكننا القول بشكل عام، بان نجاح عمل نظام الحوكمة الشرعية في المصارف الإسلامية يرتكز على ثلاثة مقومات أساسية تحكم عمل ذلك النظام، والتي يمكن توضيحها كما يأتي:

1. الكفاءة: لقد وضح كل من (النوباني وصديقي، 2016، 41) بان نجاح المصارف الإسلامية يعتمد على وجود كفاءتين في نفس الوقت وهما الكفاءة الشرعية لجهاز الرقابة الشرعية والكفاءة المالية والتشغيلية للإدارة والأطراف الاخرى، وتوثر كفاءة الحوكمة بشكل مباشر على اداء المصارف الإسلامية من خلال حوكمة جهاز الرقابة الشرعية وحوكمة الادارة، فالتطبيق الجيد لمبادئهما جنبا الى جنب يؤدي الى تحسين أداء هذه المصارف.
2. الثقة: تعتبر الثقة عنصر أساسي في مجال عمل المصارف الإسلامية بشكل عام، والممارسة الشرعية الصحيحة للحوكمة تؤدي إلى تعزيز ثقة الجمهور، لذلك ينبغي على جهاز الرقابة الشرعية ومجلس الإدارة والإدارات والعاملين والأطراف الأخرى التي تعمل في المصارف الإسلامية التفاني من أجل تعزيز ثقة الجمهور بها واطمئنانهم لأعمال تلك المصارف التي تلتزم بالشريعة الاسلامية لما لها من أهمية ودور كبير في نجاح واستمرار تلك المصارف ونموها (هيئة معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، 2008، 63).
3. الشفافية: تعد الشفافية من اهم مقومات نجاح المصارف الإسلامية، فالحوكمة الشرعية تعزز مبدأ الشفافية لكونها تتوافق مع ما تفرضه الشريعة الإسلامية السمحاء استناداً لقوله تعالى {... وَلاَ تَكْتُمُواْ الشَّهَادَةَ وَمَن يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ وَاللّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ} [البقرة:283]، فالشفافية تعني تقديم صورة حقيقية لكل ما يحدث والتخلي عن الغموض والسرية والتضليل. كما تسمح لأصحاب المصالح بالحصول على المعلومات الضرورية للحفاظ على مصالحهم وبشكل لا يؤدي الى الاضرار بمصالح المصارف الإسلامية.

3-3: حوكمة المصارف الإسلامية في سياق مرجعيات التدقيق الشرعي.

وفقاً لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية (AAOIFI)، تقوم الحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية على محور حاسم يتمثل بتمكين المدقق الشرعي في ابداء الراي في جميع النواحي الممكنة في تلك المؤسسات وبالاعتماد على: (Lahsasna *et al.*, 2013, 8)

1.مبادئ واحكام الشريعة الإسلامية وكذلك الفتاوى والقرارات الصادرة عن الرقابة الشرعية، فضلاً عن معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية والمعايير والممارسات المحاسبية الوطنية. وبالإضافة الى ذلك، الاخذ بالاعتبار القواعد ذات الصلة والأنظمة المعمول بها في بلد تلك المؤسسات.

2.أهمية دوره في اجراء عمليات التدقيق وفقاً لمدونة قواعد السلوك للمحاسب المهني ...، فضلاً عن تمتعه بالعدل والنزاهة والأمانة والصدق والاستقلالية والموضوعية والكفاءة المهنية والعناية الواجبة والسرية وغيرها من الخصائص الشخصية التي تنادي بهم القيم الإسلامية في إطار الرقابة الذاتية.

لذلك، تؤكد (AAOIFI) على اعتبار التدقيق الشرعي القلب النابض للحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية ومنها المصارف، لما يتصف به من شمولية في عمله وفقاً للشمول الذي تمنحه الشريعة الإسلامية للمدقق الشرعي. فمن خلال هذا التمكين يخرج التدقيق الشرعي من النظرة الضيقة له - المتمثلة بحصر الالتزام لعمل المؤسسات المالية الإسلامية بالامتثال الفني للعقود المالية وفقاً الى فتاوي وقرارات الرقابة الشرعية حول ما هو مسموح به او غير ذلك - نحو التأكيد على دوره الواسع والشامل الذي يأخذ بنظر الاعتبار المشاركة وابداء الرأي في سياسات العمل والعمليات التشغيلية وكفاءتها وكذلك الإجراءات والعقود والاتفاقيات والنظم المالية واعداد التقارير وإدارة الموارد البشرية والأنشطة الاجتماعية والتبرعات والتسويق والاعلان والتعاميم ونظم تكنولوجيا المعلومات (Lahsasna *et al.*, 2013, 9) - لاحظ الشكل رقم (4) الذي يوضح هذه النظرة الشمولية.

الشكل (4) التدقيق الشرعي بوصفه قلب الحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية

المصدر: اعداد الباحثة.

فضلا عن تأمين كفاءة العمل الشرعي الشامل، يدعم التدقيق الشرعي حوكمة المصارف الإسلامية عبر تعزيز ثقة أصحاب المصالح بتلك المصارف فضلاً عن شفافيتها. فالمدقق الشرعي تقع عليه مسؤولية اعداد التقارير التي تتناول كافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية حول تلك المصارف واعمالها، فهو المسؤول امام أصحاب المصالح على أساس مبادئ واحكام الشريعة الإسلامية التي يستمد منها قوته (Yaacob, 2012, 2). ومن اجل اعتبار التدقيق الشرعي قلب حوكمة العمل المصرفي لابد ان يستند على مجموعة من المرجعيات الداعمة التي تساهم رفد أداء المصارف الإسلامية بمميزات العمل الشرعي الشامل واكتسابها الثقة والمصداقية لفئة المتعاملين معها. ويمكن تقسيم هذه المرجعيات التي تكون ذات صلة وثيقة بعملية التدقيق الشرعي على اعمال المصارف الإسلامية كما يأتي:

1. المرجعية الشرعية: بصورة عامة تمثل هذه المرجعية المعايير والضوابط الشرعية المستنبطة من فقه المعاملات وكذلك الفتاوي الصادرة من مجامع ومراكز وهيئات الفقه الإسلامي (شحاته، 2006، 6). وتتمثل المرجعيات الشرعية للتدقيق الشرعي في نوعين من الأدلة الشرعية وهما:

✓النوع الأول مجموعة المعايير الشرعية العامة: ويقصد بها مجموعة المعايير الشرعية الصادرة عن المجلس الشرعي بهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. إذ تضطلع هذه الهيئة بإعداد وإصدار معايير المحاسبة المالية والمراجعة والضبط وأخلاقيات العمل والمعايير الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية خاصة والصناعة المصرفية والمالية الإسلامية على وجه العموم. كما تنظم الهيئة عدداً من برامج التطوير المهني وبخاصة برنامج المحاسب القانوني الإسلامي وبرنامج المراقب والمدقق الشرعي (رحاحلة، 2011، 58). ويشار الى هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بمثابة المرجع الذي يستدل فيه في المصارف الإسلامية بشكل عام. ومن مميزات العمل بمعايير هذه الهيئة عدم بروز ظاهرة تضارب الفتاوى بين الهيئات على مستوى المؤسسات مما يؤدي الى توحيد الفتاوي وتنميط الممارسات وهذه الصفات التي يمكن تشخيصها في هيئة المحاسبة والمراجعة واختصاصات المجلس الشرعي.

✓النوع الثاني مجموعة المعايير الشرعية الخاصة: وهي تلك المعايير التي يتم استنباطها من مجموعة القرارات والفتاوى والتوصيات الشرعية الصادرة عن الهيئة الشرعية الخاصة بالمصرف الإسلامي (الخليفي، 2004، 13). ولهذا النوع من المعايير مزايا عديدة منها إن المعايير التي تختارها الهيئات الشرعية الخاصة داخل المصرف الإسلامي تكون مهمة وخاصة إذا كانت حول مسألة فقهية معينة لا يوجد لها مثيل، فهذه الهيئة أعلم بحال المصرف وما يتلاءم معه. بالإضافة الى ذلك، الإحساس العالي بالمسؤولية الذي يتولد عند أعضاء الهيئة الشرعية (هيئة الفتوى) داخل كل مصرف لأهمية ما يقومون به لمصلحة المصرف وخاصة في حالة اعطاء الرأي الفقهي في مسائل نادرة الحدوث ولا توجد معايير عامة تحكمها. كما يساهم اعتماد المعايير الشرعية الخاصة في تعزيز موضوعية المنافسة وعالمية الصيرفة الإسلامية، حيث إن اعتماد المعايير والفتاوى الخاصة التي يعتمدها جهاز الرقابة الشرعية سينشئ عنصر جديد في المنافسة بين المؤسسات المالية الإسلامية، حيث ستكون هناك فتوى مجازة من الهيئة الشرعية لبنك معين لعبت دور إيجابي لصالح بعض المؤسسات على حساب مؤسسات أخرى كانت هيئاتها الشرعية أكثر تحفظاً وأكثر تمسكاً برأي الفقهاء المانعين، مما وفر ميزة تنافسية للمؤسسات التي حصلت على الإجازة (مشعل، 2008، 10).

وفي كلا النوعين من المعايير على المدقق الشرعي التأكد من كفاءة وكفاية هذه المعايير.

2. المرجعية القيمية: ان تواجد السلوك الأخلاقي في أي مجال من مجالات العمل يعد من الأمور التي تساعد على نجاح وتماسك هذا العمل، فالأخلاقيات هي مجموعة المبادئ أو القيم الأخلاقية التي تعمل على تماسك المجتمع ببعضه البعض (أرنز وآخرون،2013، 148)، فالمبادئ الأخلاقية التي وضعتها المنظمات والمعاهد المتخصصة في المحاسبة والتدقيق والخاصة بالسلوك المهني للمدقق لا تختلف عن المبادئ والقيم الإسلامية التي نص عليها القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة بل هي مستمدة من مبادئ وتعاليم الإسلام، ويمكن توضيح بعض من هذه القيم الإسلامية كما يلي:

✓الكفاءة المهنية والشرعية: على المدقق الشرعي التحلي بالكفاءة المهنية والشرعية وان لا يقبل أي عمل لا يستطيع اتمامه بدرجة عالية ومعقولة من الكفاءة، فهي أحد شروط الانتماء الى الدين الإسلامي فقال (صلى الله عليه وسلم) "من غش فليس مني" (إرشيد، 2008، 140). ونظراً لأهمية وجود هذه الصفات فقد وضح مجلس الخدمات المالية والإسلامية ضمن مبادئه الارشادية لنظم الضوابط الشرعية في المؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية إنه من المناسب فرض معيار المطابقة والملائمة على أعضاء الهيئة الشرعية والمسؤولين عن قسم متابعة الالتزام الشرعي وقسم التدقيق الشرعي، فعلى الشخص المعين في هذا المجال ان يبدي كفاءة مهنية وشرعية مرتفعة في فهم متطلبات العمل وإجراءاته بشكل فعال (IFSB, 2009, 19)

✓ الأمانة والاتقان في العمل: من اهم القيم التي يجب على المدقق الشرعي التحلي بها ان يكون اميناً في كل علاقات العمل والمهنة، والمحافظة على الامانة هي من اساسيات العمل، وتزداد أهمية الأمانة في الاعمال التي لها علاقة بالأمور المالية مصداقا لقوله تعالى على لسان يوسف (عليه السلام) {قَالَ اجْعَلْنِي عَلَى خَزَآئِنِ الأَرْضِ إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيم} [يوسف:55].

كما إن الله (جل جلاله) يوصي الانسان المسلم بالقيام بعمله بصورة كاملة ومتقنة فالدقة والاتقان من اهم خصال المدقق الشرعي، وقال تعالى في كتابه العزيز {وَقُلِ اعْمَلُواْ فَسَيَرَى اللّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَى عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُون} [التوبة:105]، وأوصى نبينا الكريم (صلى الله عليه وسلم) بالدقة والاتقان بالعمل بقوله: (ان الله يحب إذا عمل احدكم عملا ان يتقنه).

✓ حسن التعامل: ان الاخلاق واحدة لا تتجزأ سواء كانت في الحياة او في مجال العمل، وحسن التعامل من الصفات التي تجعل من المدقق الشرعي في منزلة القدوة امام العاملين معه ليس في مجال العمل فقط وانما في القيم والسلوك فأخلاق المدقق الشرعي تزيد من أواصر المحبة والثقة والتواصل وهذا يزيد من كفاءة أداء العمل ومن اهم العبر التي نستشفها من القرآن الكريم مخاطبة الله (جل جلاله) لنبيه الكريم (صلى الله عليه وسلم) {فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللّهِ لِنتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لاَنفَضُّواْ مِنْ حَوْلِكَ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللّهِ إِنَّ اللّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِين} [آل عمران:159].

✓ رقابة الضمير: وهي رقابة المدقق الشرعي لنفسه، وهي رقابة ذاتية مصدرها الخوف من الله (جل جلاله) قبل كل شيء ايماناً بقوله تعالى {وَكُلَّ إِنسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ طَآئِرَهُ فِي عُنُقِهِ وَنُخْرِجُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كِتَابًا يَلْقَاهُ مَنشُورًا ۞ اقْرَأْ كِتَابَكَ كَفَى بِنَفْسِكَ الْيَوْمَ عَلَيْكَ حَسِيبًا} [الإسراء:13-14]، {... وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِير} [الحديد:4]. إن رقابة الضمير هي من اهم أنواع الرقابة، فالمدقق الشرعي هو الذي تكون له وقاية ضد الخطأ وتكون لديه مقاومة لأي فساد يظهر في اعمال المصرف (العليات، 2006، 52).

3. <u>المرجعية التأهيلية</u>: يجب على المدقق الشرعي ان يكون ملماً بطبيعة نشاط المؤسسات المالية الإسلامية حتى يكون قادرا على التعامل مع طبيعة هذه الأنشطة ويمكن توضيح مجموعة العلوم الشرعية التي يجب على مدقق الحسابات الشرعي معرفتها كما يلي (شحاته، 2006، 10-12)

✓ العلوم الشرعية المتعلقة بالمعاملات المالية الإسلامية مثل أصول الفقه الإسلامي وفقه المعاملات المالية عقود المعاملات المالية والمعايير الشرعية لصيغ الاستثمار والتمويل الإسلامي.

✓ علوم الاقتصاد الإسلامي المتعلقة بالمعاملات المالية مثل سوق الأوراق المالية والنقود والمصرفية الإسلامية والمعاملات المالية الدولية.

✓ علوم المحاسبة الإسلامية مثل أصول المحاسبة محاسبة المؤسسات المالية الإسلامية ومحاسبة صيغ الاستثمار والتمويل الإسلامي ومعايير المحاسبة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

✓ علوم التدقيق والرقابة الإسلامية والتدقيق الداخلي والخارجي في المؤسسات الإسلامية والتدقيق والرقابة الشرعية ومعايير المراجعة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

وهذا النوع من التأهيل يكتسبه المدقق من خلال مؤهل جامعي في مجال الشريعة الإسلامية ودورات تدريبية مستمرة في مجال الفتاوي الشرعية للمعاملات المالية المصرفية والعلوم الشرعية إذ ان تأهيل أعضاء هيئة المتابعة الشرعية الممثلة بالمدققين الشرعيين يعتبر من الأمور المهمة لتنفيذ عملية الرقابة الشرعية في المصرف الإسلامي كونهم المنفذون والمتابعون لتنفيذ الفتاوى الشرعية والالتزام بالمعايير الصادرة عنها، لذلك يلزم الاهتمام بانتقائهم واختيارهم وتهيئتهم وتنمية كفاءتهم، ويكون ذلك من خلال إشراكهم بدورات في مجال المعاملات التجارية الإسلامية والتعرف على المعايير المحاسبية الإسلامية، وكل ما يتعلق بفهم الفتاوى الشرعية للمعاملات المصرفية الإسلامية.

4. المرجعية القانونية: تتمثل المرجعية القانونية بقوانين البنك المركزي والبنوك الإسلامية وتتضمن مراجعة عقود التأسيس واللوائح المنظمة لأعمال المصارف الإسلامية بهدف التأكد من التزامها بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية اولاً وخلو أي من بنود عقد التأسيس ولوائحها المنظمة من أية مخالفات شرعية ثانياً، كما تتضمن المرجعية القانونية مراجعة اللوائح والقوانين المنظمة لأعمال ومهام هيئة الفتوى والرقابة الشرعية داخل المؤسسة المالية (الخليفي، 2004، 12).

4: الاختبار الميداني ومناقشة النتائج.

4-1 أداة البحث وأساليبه:

بغية الحصول على البيانات والمعلومات اللازمة لإتمام هذا البحث في إطار إثبات فرضياته من عدمها والوصول إلى النتائج، فقد استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي من خلال اللجوء الى المراجع العربية والأجنبية في تغطية الإطار الفكري لأبعاد البحث ومقاييسه، فضلاً عن التعرف على آراء أفراد عينة البحث من خلال المسح الميداني باستخدام استمارة الاستبيان. ومن اجل جمع البيانات والمعلومات لاختبار إنموذج البحث الفرضي، تم تصميم استمارة استبيان تتكوّن من ثلاثة محاور أساسية؛ اشتمل المحور الأول على الاستفسار عن البيانات العامة في المصارف الإسلامية العراقية المبحوثة، في حين عرض المحور الثاني إستقراءاً للمتغيرات الخمسة المكوّنة لإنموذج البحث الفرضي باستخدام مقياس ليكرت الخماسي المتدرج من درجة عالية جداً إلى الدرجة الواطئة جداً، وتضمن المحور الثالث مساحة كافية للمبحوثين من اجل عرض مساهماتهم المقترحة لتحسين حوكمة مصارفهم.

عدم وجود مؤشرات جاهزة لاختبار العلاقات الواردة في إنموذج البحث، جعلنا نتجه الى بعض المساهمات البحثية الرصينة في الإطار الفكري من اجل صياغة (20) مؤشراً- لاحظ الجدول رقم (1) – التي يمكن تجميعها تحت مقاييس الاستمارة الخمسة. وبهدف التحقق من صدق هذه المقاييس التي يقدمها بحثنا وثباتها في قياس متغيرات الإنموذج الفرضي، تم عرضها على مجموعة من الأساتذة من ذوي التخصص[4] لمناقشتها بعد تصميمها الاولي، حيث تم إجراء التعديلات النهائية عليها التي نالت بدورها استحسان وقبول غالبية آراء أولئك الأساتذة في صدق محتواها الفكري. بالإضافة الى ذلك، تم إخضاع تلك المقاييس لاختبار الثبات[5] باستخدام معامل الارتباط لكرونباخ آلفا الذي أشر الى نتيجة جيدة جداً في اعتمادية وثبات المقياس بمؤشراته، والجدول رقم (2) يبين معاملات الثبات لمقاييس البحث وفقاً للمتغيرات المعتمدة.

عليه، يمكننا استخدام استمارة الاستبيان بمتغيراتها ومقاييسها واعتمادها بشكلها النهائي من اجل اخضاع العلاقات المنهجية والمنطقية الواردة في مخطط البحث الفرضي لاختبار الإطار الميداني.

---

[4] وهم كل من: أ.م.د وحيد محمود رمو، وأ.م.د لقمان محمد أيوب (تخصص محاسبة مالية وتدقيق حسابات)، و أ.م.د عربية عبد الرحمن (تخصص إحصاء).

[5] اذ تم: اجراء عملية استطلاع لثبات استمارة الاستبيان كأداة قياس في عكس آراء المبحوثين باستخدام المقاييس والمؤشرات المعتمدة فيها وقبل اعتمادها بشكل نهائي. حيث وزعت هذه الاستمارة على عينة عشوائية من المدققين الشرعيين في ثلاثة مصارف إسلامية عراقية اختيرت أيضاً بشكل عشوائي، وفي فترتين زمنيتين متعاقبتين.

الجدول (1) المحور الثاني لاستمارة الاستبيان في إطار المتغيرات الرئيسة ومقاييسها

المتغير	المقاييس
المرجعية الشرعية (م.ش.)	(م.ش.1) يلتزم مصرفنا بالمعايير الشرعية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية والإسلامية. (م.ش.2) يطبق مصرفنا الفتاوي والتوصيات الصادرة عن جهاز الرقابة الشرعية الموجود داخل المصرف حول مسائل فقهية معينة تخص نشاطه. (م.ش.3) وجود تفاعل إيجابي بين جهاز الرقابة الشرعية في مصرفنا مع معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات الإسلامية. (م.ش.4) لتلافي التضارب ما بين المعايير الشرعية العامة والخاصة يقوم مصرفنا بتنميط التطبيقات او الممارسات.
المرجعية القيمية (م.ق.)	(م.ق.1) يعد امتلاك الكفاءة المهنية والشرعية للعاملين في قسم التدقيق الشرعي من اساسيات العمل في مصرفنا. (م.ق.2) من اهم خصال العاملين في قسم التدقيق الشرعي في مصرفنا الأمانة والاتقان في العمل. (م.ق.3) تحلي عاملي مصرفنا في قسم التدقيق الشرعي للأخلاق الحميدة وحسن التعامل يجعلهم بمثابة القدوة لزملائهم في المصارف الأخرى. (م.ق.4) يعد وجود رقابة الضمير والرقابة الذاتية للعاملين بقسم التدقيق الشرعي دعامة أساسية للعمل في مصرفنا.
المرجعية التأهيلية (م.ت.)	(م.ت.1) في مصرفنا، المدقق الشرعي يجب أن يلم بالعلوم الشرعية المتعلقة بالمعاملات المالية. (م.ت.2) في مصرفنا، على المدقق الشرعي أن يلم بعلوم الاقتصاد الإسلامي. (م.ت.3) في مصرفنا، على المدقق الشرعي أن يلم بعلوم المحاسبة الإسلامية. (م.ت.4) في مصرفنا، على المدقق الشرعي أن يلم بعلوم التدقيق والرقابة الإسلامية.
المرجعية القانونية (م.قا.)	(م.قا.1) يلم المدقق الشرعي في مصرفنا بقوانين المصارف الإسلامية. (م.قا.2) في مصرفنا، على المدقق الشرعي أن يكون على اطلاع على عقود التأسيس الخاصة بالمصرف الإسلامي. (م.قا.3) يطلع المدقق الشرعي في مصرفنا على كافة اللوائح المنظمة لأعمال المصرف الإسلامي. (م.قا.4) المدقق الشرعي في مصرفنا يكون على اطلاع مستمر حول اللوائح والقوانين المنظمة لأعمال هيئة الفتوى والرقابة الشرعية.
حوكمة المصارف الاسلامية (ح.م.)	(ح.م.1) لدى مصرفنا إطار حوكمة منظمية يعتمد على التكامل بين كفاءة جهاز الرقابة الشرعية وكفاءة التشغيل المالي والإداري. (ح.م.2) يتميز مصرفنا بإطار حوكمة شرعية قائم على التفاني في العمل في سياق تعزيز ثقة جمهور المصرف. (ح.م.3) تعد الشفافية من اهم المؤشرات المعتمدة في تحسين حوكمة مصرفنا الإسلامي. (ح.م.4) تعد مرجعيات التدقيق الشرعي الاساس الموجه في تحسين الكفاءة والثقة والشفافية في مصرفنا باتجاه دعم الحوكمة الشرعية فيه.

المصدر: اعداد الباحثة بالاستفادة من بعض المراجع النظرية.

الجدول (2) معاملات الثبات لمقاييس متغيرات البحث

المتغير	م. كرونباخ آلفا	المتغير	م. كرونباخ آلفا	المتغير	م. كرونباخ آلفا
م.ش.	0.890	م.ق.	0.889	م.ت.	0.953
م.قا.	0.934	ح.م.	0.747	كلي	0.872

المصدر: اعداد الباحثة.

ولأجل الحصول على إجابات دقيقة وبسرعة، تم عمل تصميم الكتروني للاستبيان المعدّ أيضاً على شكل ملف ذو امتداد (pdf.) ساعد أفراد عينة البحث على تيسير اجاباتهم فضلاً عن سهولة حفظها وإعادة ارسالها[6] باستخدام البريد الالكتروني. كما تم الاستعانة بمجموعة من الأساليب الإحصائية التي يوفرها البرنامج الاحصائي للعلوم الاجتماعية (SPSS 22 for Windows)، ومنها:

- ✓ النسب المئوية والتكرارات والاوساط الحسابية والانحرافات المعيارية: تم توظيفها لوصف وتشخيص متغيرات البحث.
- ✓ معامل الارتباط البسيط: استخدم من اجل تحديد مدى العلاقة بين المتغيرات وطبيعتها.
- ✓ تحليل الانحدار البسيط: استخدم من أجل التعرف على أهم متغيرات البحث التفسيرية التي تؤثر في المتغير المستجيب وحجم هذا التأثير.
- ✓ تحليل المسار: استخدم من اجل قراءة التأثيرات غير المباشرة بين متغيرات البحث التفسيرية في المتغير المستجيب وحجمها.
- ✓ اختبار (T) و (F): استخدم بهدف التأكد من قيم نتائج التحليل ومعنوياتها.

2-4 مجتمع البحث وعينته:

تجلى العمل المصرفي الإسلامي في العراق من خلال القرار رقم (205 لسنة 1992) للدولة العراقية المتضمن تأسيس اول مصرف إسلامي في البلد من اجل مواجهة الازمات الاقتصادية الصعبة التي كان يمر بها. وبعد ذلك، تطورت الصناعة المصرفية الإسلامية بافتتاح العديد من المصارف الإسلامية التي وصل عددها الى ثمانية مصارف تعتمد الشريعة الإسلامية اساساً لعملها الذي يمتد في أغلب المحافظات العراقية وفقاً لتقرير البنك المركزي العراقي[7] المتضمن أسماء المصارف العاملة في العراق.

وفي ذلك السياق، تم تدقيق كافة المصارف الاسلامية العراقية بوصفها مجتمعاً للبحث (تضم كافة المدققين الشرعيين) من حيث توفر جهاز او هيئة تنظيمية تُعنى بالتدقيق الشرعي للتأكد من قدرة تلك المصارف على تحسين حوكمتها عبر تفعيل الجانب الشرعي في استراتيجياتها التدقيقية. فقد وجدنا بان المصارف الثمانية تمتلك هيكل تنظيمي مُساند يُعنى بتفعيل مبادئ واحكام الشريعة الإسلامية في اعمال تلك المصارف.

وبذلك، تم مراسلة المصارف الإسلامية العراقية عبر توجيه الاستبيان الورقي من خلال الاتصال المباشر والالكتروني المُعد مسبقاً الى المدققين الشرعيين فيها باستخدام البريد الالكتروني لتلك المصارف. ثم بعد ذلك، أُسترجعت (45) استمارة استبيان من عينة البحث، وحُلل منها (40) استمارة في بحثنا التي تمثل عدد الاستجابات المستوفية لشروط التحليل وبنسبة استجابة قدرها (88.89%)، بينما حصرت ما نسبته (11.11%) من استمارات الاستبيان بوجود نقص في الاستجابات المسترجعة. والجدول رقم (3) يوضح خصائص عينة البحث.

اذ يُلاحظ في الجدول رقم (3)، بان جميع المدققين في عينة البحث تمتلك شهادات جامعية ومتخصصة في مجال العمل المحاسبي، مع ميل الكفة باتجاه الشهادات الجامعية الأولية بنسبة قدرها (62.5%) من عينة البحث. كما يشير نطاق الخبرة في مجال العمل المصرفي والمحاسبي لعينة البحث الى ان أكثر من (60%) من المدققين لهم خبرة تزيد عن عشرة سنوات في العمل المصرفي. كما يتميز أكثر من (50%) من المدققين عينة البحث بامتلاكهم لخبرة متخصصة في مجال التدقيق نتيجة مشاركتهم في دورات تدقيقية متخصصة حول العمل المصرفي تتراوح بين (6-15) دورة تدريبية. ويعزز عمل هؤلاء المدققين في المصارف الإسلامية مشاركتهم لدورات تأهيلية تتراوح بين (1-5) دورات تأهيلية في مجال دمج مبادئ واحكام الشريعة الإسلامية في عملهم التدقيقي بنسبة أكثر من (60%) من عينة البحث. وهذه الخصائص، تؤكد لنا امتلاك العينة البحثية الممثلة لمجتمع البحث الوعي والفهم لأساسيات العمل التدقيقي في سياق تطبيق الشريعة الإسلامية في المصارف العراقية، وكيفية تحسين ودعم حوكمة تلك المصارف.

---

[6] وفر لنا تصميم استمارة الاستبيان بشكل الكتروني التأكيد على قاعدة العمل البحثي الميداني المتمثلة بالحيادية وهي: "عدم توجيه المبحوثين في عينة البحث أو التأثير عليهم بقصد الحصول على استجابات محددة دون غيرها".

[7] للمزيد من التفاصيل يرجى النظر الى: (www.cbi.iq).

الجدول (3) خصائص عينة البحث

المؤشر		التكرار	النسبة المئوية
التحصيل الدراسي	دكتوراه	2	%5
	ماجستير	10	%25
	دبلوم عالي	3	%7.5
	بكالوريوس	25	%62.5
سنوات الخدمة	5 - 1	9	%22.5
	10 - 6	6	%15
	15 - 11	10	%25
	20 - 16	7	%17.5
	25 - 21	5	%12.5
	26 - فأكثر	3	%7.5
عدد الدورات التدريبية في مجال التدقيق	5 - 1	19	%47.5
	10 - 6	13	%32.5
	15 - 11	8	%20
	16 - فأكثر	0	%0.00
عدد الدورات التأهيلية في مجال الشريعة الإسلامية	5 - 1	25	%62.5
	10 - 6	10	%25
	15 - 11	5	%12.5
	16 - فأكثر	0	%0.00

المصدر: اعداد الباحثة.

3-4 الاختبار الميداني للإنموذج المقترح.

نتناول في الفقرات القادمة ادناه مهمة التحقق من فرضيات البحث وفقاً للإنموذج الفرضي المقترح عبر كشف الواقع الميداني القائم على مستوى المصارف الاسلامية المبحوثة. وبالاعتماد على مخرجات التحليل الإحصائي باستخدام برمجية (SPSS)، تم قراءة متغيرات البحث على النحو الآتي:

1-3-4 تحليل علاقات الارتباط:

تقوم فرضيات البحث على وجود علاقات ارتباط معنوية بين المتغيرات التفسيرية والمتغير المستجيب التي تمهد بدورها لقراءة العلاقات التأثيرية واتجاها وقوتها. إذ جاءت النتائج المعروضة في الجدول رقم (4) لتوضح علاقات الارتباط بين متغيرات البحث.

حيث سنُلاحظ في هذه النتائج، ان علاقة الارتباط بين المرجعية الشرعية وحوكمة المصارف الشرعية كانت أقوى من علاقات الارتباط للمرجعيات التدقيق الشرعي الأخرى مع الحوكمة الشرعية، إذ بلغت (0.857) عند مستوى معنوية (0.01)، ويدل هذا على أنه كلما زاد اهتمام المصارف الإسلامية العراقية بتبني المرجعية الشرعية في إنجاز إعمالها كلما زادت إمكانيتها في دعم وتحسين حوكمتها عبر زيادة كفاءة عملياتها وثقة جمهورها والشفافية المتوقعة من تلك الحوكمة ، وترتبط كل من المرجعيات القيمية والتأهيلية والقانونية مع حوكمة المصارف الاسلامية بعلاقات ذات دلالة معنوية بلغت (0.781) و(0.708) و(0.674) على التوالي عند مستوى معنوية (0.01).

الجدول (4) القيم العددية لمعاملات الارتباط بين متغيرات البحث في المصارف المبحوثة

المتغيرات	م.ش.	م.ق.	م.ت.	م.قا.
ح.م.	**0.857	**0.781	**0.708	**0.647

(**) العلاقة معنوية عند مستوى (0.01)، و(0.05).
المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات التحليل الاحصائي.

2-3-4 **تحليل علاقات التأثير المباشرة**:

واستكمالاً لما تقدم حول التحقق من صحة إنموذج البحث وفرضياته، وفر لنا تحليل الانحدار قراءة معمقة حول قياس اتجاه وقوة التأثيرات المباشرة بين المتغيرات التفسيرية والمتغير المستجيب. إذ يبين من الجدول رقم (5) وجود علاقات تأثير مباشرة ذات دلالة معنوية لتبني مرجعيات التدقيق الشرعي في إحداث تحسين وتطوير لحوكمة المصارف الإسلامية في العراق. حيث يتضح لنا ان أكثر مرجعيات التدقيق الشرعي تأثيراً مباشراً في تحسين ودعم حوكمة المصارف الإسلامية هي المرجعية الشرعية من بقية المرجعيات الأخرى، ويدعم ذلك قيمة معامل التحديد البالغة (0.734) وقيمة (T)، و(F) البالغة (10.232)، و(104.687) على التوالي عند درجتي حرية (4، 35) وضمن مستوى معنوية (0.01). وتليها المرجعية القيمية، ومن ثم المرجعية التأهيلية في حين تأتي المرجعية القانونية في مرجعيات التدقيق الشرعي أخيراً من حيث التأثير المباشر في دعم حوكمة المصارف الإسلامية.

الجدول (5) ملخص النتائج لعلاقات التأثير المباشرة بين المتغيرات التفسيرية والمتغير المستجيب

م. المستجيب / م. التفسيرية	حوكمة المصارف الإسلامية (ح.م.)		R^2	T-test	F-test
	B_0	B_1			
م.ش.	0.683	0.826	0.734	**10.232	**104.687
م.ق.	1.088	0.720	0.611	**7.721	**59.621
م.ت.	1.964	0.546	0.502	**6.185	**38.260
م.قا.	2.194	0.494	0.418	**5.225	**27.300

(**) العلاقة معنوية عند مستوى (0.01)، و(0.05).
المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات التحليل الاحصائي.

2-3-4 **تحليل علاقات التأثير غير المباشرة**:

ومن اجل إتمام عملية قياس التأثيرات غير المباشرة بين تلك المتغيرات في إنموذج البحث الفرضي ووصولاً الى معرفة التأثيرات الاجمالية، تم احتساب معاملات بيتا في تحليل الانحدار فضلاً عن معاملات الارتباط بين المتغيرات التفسيرية (المستقلة) والمتغير المستجيب (المعتمد) لإيجاد التأثيرات غير المباشرة في إطار تحليل المسار[8]. إذ يشير الشكل رقم (5) الى قوة واتجاه العلاقات في الإنموذج المقترح بعد تطبيقه على عينة البحث.

[8] يستند تحليل المسار في جوهره على ابتكار نماذج سببية يكون أساس عملها وجود علاقات خطية بين المتغيرات التفسيرية والمتغير المستجيب.

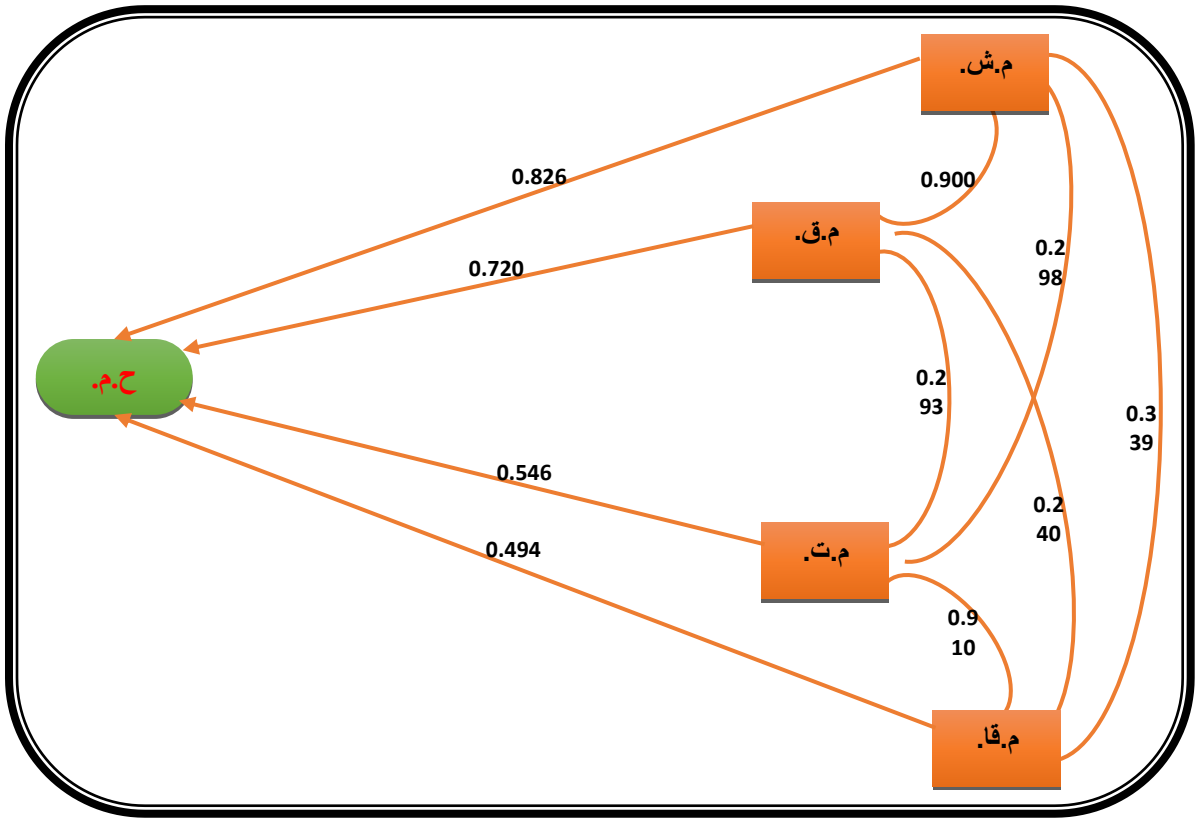

الشكل (5) قوة واتجاه العلاقات في الإنموذج البحث الفرضي بعد تطبيقه في عينة البحث

المصدر: إعداد الباحثة.

ووفقاً للشكل رقم (5)، تعد المرجعية القيمية اعلى المرجعيات تأثيراً غير مباشراً في تحسين ودعم حوكمة المصارف الإسلامية في العراق، إذ بلغ هذا التأثير (1.022) من خلال تعاضدها مع مرجعيات التدقيق الشرعي المؤثرة الأخرى. وتليها كل من المرجعية الشرعية، والمرجعية القانونية، والمرجعية التأهيلية من حيث قوة التأثير غير المباشر الذي بلغ (0.978)، و(0.950)، و(0.907) على التوالي. ويدعم ذلك قيمة معامل التحديد البالغة (0.976)، أي أن مرجعيات التدقيق الشرعي المؤثرة في إنموذج البحث الفرضي قد فسرت (97.6%) من الاختلافات الموجودة في تحسين ودعم حوكمة المصارف الإسلامية في العراق، في حين أن (2.4%) من التغير في ذلك التحسين يعزى إلى متغيرات عشوائية أخرى، وتعزز تلك النتيجة قيمة (F) المحسوبة التي بلغت (361.218) وهي اعلى من قيمتها الجدولية عند درجة حرية (4، 35) وبمستوى معنوية قدره (0.01).

ويتضح لنا مما تقدم، أن أقوى مرجعيات التدقيق الشرعي تأثيراً إجمالياً في تحسين ودعم حوكمة المصارف الإسلامية في العراق هي المرجعية الشرعية من بقية المتغيرات التفسيرية الأخرى، إذ بلغ هذا التأثير (1.804)، منه (0.826) ذات تأثير إيجابي مباشر، و(0.978) ذات تأثير إيجابي غير مباشر. وتليها المرجعية القيمية، ومن ثم التأهيلية، ومن ثم القانونية على التوالي، والجدول رقم (6) يوضح ذلك.

الجدول (6) ملخص نتائج التأثيرات الاجمالية للمتغيرات التفسيرية في المتغير المستجيب

التأثيرات	م.ش.	م.ق.	م.ت.	م.قا.
المباشرة	0.826	0.720	0.546	0.494
غير المباشرة	0.978	1.022	0.907	0.950
الإجمالية	1.804	1.742	1.453	1.444

المصدر: اعداد الباحثة.

وتأسيساً لما تقدم، يمكننا قبول فرضيات البحث الأربعة التي تشير الى وجود علاقات تأثيرية ذات دلالة معنوية بين التدقيق الشرعي بدلالة مرجعياته الأربعة في تحسين ودعم حوكمة المصارف الإسلامية.

5: الاستنتاجات والتوصيات.

نناقش في هذه الفقرة أهم المنطلقات الفكرية ونتائجها على شكل استنتاجات نظرية وتفسيرات منطقية لأهم نتائج الواقع الميداني، وكالآتي:

1. لا يختلف اثنان على اعتبار الرقابة الشرعية الإطار الضامن والشامل لامتثال المصارف الإسلامية بمبادئ واحكام الشريعة التي تعد بدورها المحرك لأعمال تلك المصارف. فالرقابة الشرعية تمثل الحق المؤسساتي الممنوح لبناء حوكمة مصرفية شرعية تناظر في عملها عمل الحوكمة المنظمية. ولكن تبرز العديد من الاختلافات والتحديات على قلب الحوكمة الشرعية الا وهو التدقيق الشرعي من حيث المفهوم والخصائص والدور المتنامي له ... لذلك جاء البحث كمحاولة بسيطة لردم الفجوة الفكرية في هذا المجال عبر تقليل تلك الاختلافات والتحديات.
2. التطبيق العملي للتدقيق الشرعي أظهر حاجة متزايدة للاهتمام به كمهنة، هذه المهنة تتطلب تخصيص مناهج اكاديمية ودورات تطويرية مهنية تساعد في بناء خبراء في هذا المجال، وخصوصاً اذ ما علمنا بقلتهم.
3. لربما لا تختلف كثيراً الحوكمة المنظمية عن الحوكمة الشرعية فهما يمتلكان ذات الإطار التنظيمية والمؤسساتية، ولكن تختلف الأخيرة عن نظيرتها بالمعارف والمهارات الشرعية التي تؤدي دوراً حاسماً نتيجة تجانسهما من اجل تحسين أداء المصارف الإسلامية في ضوء كفاءة العمل الشرعي الشامل والثقة والشفافية.
4. أوضحت نتائج علاقات الارتباط بين متغيرات البحث وجود علاقات ارتباط جيدة ومعنوية بين التدقيق الشرعي بدلالة مرجعياته (الشرعية والقيمية والتأهيلية، والقانونية) على التوالي وتحسين ودعم حوكمة المصارف الاسلامية. ويبين ذلك، انه كلما زاد اهتمام المصارف الإسلامية في العراق بمرجعيات التدقيق الشرعي واستخدامها في العمل التدقيقي واستراتيجياته كلما زادت قدرة تلك المصارف على دعم حوكمتها بشكل أكبر.
5. أظهرت معطيات تحليل العلاقة التأثيرية بين المتغيرات التفسيرية والمتغير المستجيب ما يأتي:

أ- تعتقد المصارف الإسلامية العراقية بان توظيف مرجعيات التدقيق الشرعي في عملها يؤثر تأثير إيجابي مباشر في دعم حوكمتها الشرعية. حيث جاءت المرجعية الشرعية في المرتبة الأولى من حيث التأثير على تلك الحوكمة، وتلتها كل من المرجعيات القيمية والتأهيلية والقانونية.

ب- أشارت نتائج تحليل المسار الى وجود تأثيرات غير مباشرة معنوية وإيجابية من خلال التعاضد بين مرجعيات التدقيق الشرعي مع بعضها البعض في تعزيز حوكمة المصارف الإسلامية. حيث جاءت المرجعية القيمية بالمرتبة الأولى في دورها المؤثر والمعنوي الغير المباشر في تعزيز تلك الحوكمة، وهي بذلك تسبق كل من المرجعية الشرعية والقانونية والتأهيلية على التوالي. وهذا ما يفسر لنا اهتمام المصارف الإسلامية المبحوثة في تبني سياسة مستمرة لحث المدققين فيها على المشاركة في الدورات التطويرية في مجال الشريعة الإسلامية وتنمية المنظومة القيمية لديهم من اجل اتقان العمل.

ت- وفي إطار قراءة أولويات التأثير (المباشر وغير المباشر)، بينت النتائج ان المرجعية الشرعية كانت اعلى المرجعيات تأثيراً في دعم حوكمة المصارف الإسلامية في العراق، وتليها المرجعيات القيمية والتأهيلية والقانونية على التوالي. ويمكننا تفسير ذلك من خلال اهتمام المصارف الإسلامية العراقية بتخصيص كيانات تنظيمية داخلها تعمل على رفد أركانها الأخرى بالمعايير والفتاوى والقرارات التي تحكم عملها وتحسين بنهاية المطاف من أداء تلك المصارف.

وبناءاً على ما سبق، يمكننا توصيف مجموعة من المقترحات التي قد تسهم في تعزيز الواقع الميداني للمصارف الإسلامية العراقية، وكالآتي:

1. ضرورة تشجيع المؤسسات الاكاديمية والمنظمات المهنية الى تمهيد الطريق نحو إعادة التفكير بصياغة وبناء نظريات التدقيق الشرعي ومفاهيمه بوصفه مجال متطور من مجالات التدقيق وركناً اساسياً في صناعة التمويل الإسلامي، ومما يساعد في نهاية المطاف على توعية الباحثين وممارسي المهنة بالمنافع التي يحققها ذلك المفهوم وتذليل تحديات تطبيقه.
2. وفي سياق المنافسة والتميز بابتكار إطر حوكمة رصينة، تقع على المصارف الإسلامية العراقية ضرورة إعادة تنقيح المرجعية الشرعية وترتيبها وتطويرها فيما يتعلق بأداء العمل المصرفي من اجل زيادة كفاءته وإزالة كافة التحديات التي تمنع من تطوير الثقة بتلك المصارف وشفافيتها.
3. نجاح وتفوق حوكمة المصارف الإسلامية العراقية يعتمد بصورة غير مباشرة على ضرورة تجسيد وتنمية القيم والمبادئ الإسلامية في المنظومة القيمية للمدققين العاملين في تلك المصارف، والتي تنعكس ايضاً في ابراز دور المرجعيات الشرعية والتأهيلية والقانونية في تحسين واقع أداء تلك المصارف في مجتمعاتها الإسلامية.
4. المواظبة على تأهيل العاملين وتدريبهم في قسم التدقيق الشرعي في المصارف الإسلامية العراقية، وهذا من متطلبات التطوير والتحسين في تنافسية تلك المصارف.
5. دعم التقارب في وجهات النظر في الأمور الفقهية والمحاسبية من خلال اقامة الندوات والمؤتمرات وتحفيز أعضاء الهيئة الشرعية في المصارف الإسلامية العراقية على المشاركة فيها.

المراجع

أولاً: **القراءن الكريم**.

ثانياً: **المنشورات الرسمية**.

1. هيئة معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (2008). "معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية"، البحرين. www.aaoifi.com.

ثانياً: **الرسائل الجامعية**.

2. العليات، أحمد عبد العفو (2006). "الرقابة الشرعية على أعمال المصارف الإسلامية"، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.
3. كلتوم، حفيظ هاجر (2014). "المراجعة الداخلية كآلية لتفعيل مبادئ حوكمة المؤسسات في المؤسسات الاقتصادية". رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر.

ثالثاً: **الدوريات**.

4. إرشيد، محمود (2008). "منهج مقترح للتدقيق الشرعي على ديوان زكاة مركزي". مجلة جامعة النجاح للأبحاث، المجلد 22، العدد 1، نابلس، فلسطين.
5. توفيق، عمر إقبال، و أسامة عبد المنعم، و مأمون محمد القضاة (2014). " قياس درجة التزام البنوك الإسلامية العاملة في الأردن بمتطلبات التدقيق الشرعي". المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية، المجلد 16، العدد 2، جامعة العلوم التطبيقية الخاصة، عمان، الاردن.

6. رحاحلة، محمد ياسين (2011). "دراسة مقارنة لمعايير التدقيق والمراجعة الإسلامية مع المعايير الدولية الصادرة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين القانونيين". المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، المجلد 7، العدد 1، الأردن.
7. الزيادات، عماد (2011). "استقلال هيئات الرقابة الشرعية وإلزامية فتاواها وقراراتها في المؤسسات المالية الإسلامية". مجلة جامعة النجاح للأبحاث، المجلد 25، العدد 7، نابلس، فلسطين.
8. عبد، هشام عمر حمودي (2013). "نحو تفعيل التدقيق الشرعي الشامل على اعمال المصارف الإسلامية في العراق". مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 9، العدد 29، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت، العراق.
9. مشعل، عبدالباري و عامر حجل (2013). "برنامج التدقيق الشرعي على شركات التأمين". مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، العدد 16، سبتمبر 2013، www.giem.kantakji.com.

رابعاً: المؤتمرات العلمية.

10. الخليفي، رياض منصور (2004). "استراتيجية التدقيق الشرعي الخارجي: المفاهيم وآلية العمل". المؤتمر الرابع للهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية، هيئة معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، للفترة من 3-4 تشرين الأول 2004، مملكة البحرين.
11. العمراني، نادر السنوسي (2015). "أثر المعايير الشرعية في كفاءة التدقيق الشرعي". مؤتمر التدقيق الشرعي الخامس، شورى للاستشارات الشرعية بالتعاون مع هيئة معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، للفترة 20-21 نيسان 2015، مملكة البحرين.
12. قنطقجي، سامر مظهر (2010). "التدقيق الشرعي والمحاسبي في المؤسسات المالية الإسلامية". الندوة العلمية حول الخدمات المالية الإسلامية وإدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، للفترة من 18-20 نيسان 2010، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.
13. مشعل، عبدالباري (2004). "استراتيجية التدقيق الشرعي الخارجي: المفاهيم وآلية العمل". المؤتمر الرابع للهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية، هيئة معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، للفترة من 3-4 تشرين الأول 2004، مملكة البحرين.
14. مشعل، عبدالباري (2008). "دور المعايير المحاسبية والشرعية في توجيه وتنظيم عمل الصيرفة الإسلامية". المؤتمر الثالث للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية (الصيرفة الإسلامية: الواقع والطموح)، للفترة 9-10 أذار 2008، الجمهورية العربية السورية.

خامساً: الكتب.

15. أرنز، آلفين، و راندال الدر، و مارك س. بيسليو (2013). "المراجعة المحاسبية وخدمات التأكيد مدخل متكامل". الكتاب الأول، دار المريخ للنشر، ترجمة ومراجعة: محمد عبدالفتاح وغريب جبر، الرياض، المملكة العربية السعودية.
16. شحاته، حسين حسين (2006). "المحاسب والمراجع القانوني الإسلامي (التأهيل العلمي والإعداد المهني)"، كلية التجارة، جامعة الأزهر، القاهرة، مصر.
النوباني، خولة فريز و عبدالله صديقي (2016). "حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية". كرسي سابك لدراسات الأوراق المالية الإسلامية، برنامج كراسي البحث، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية.

A. Official Publications:

17. IFSB (2009). "Guiding Principles on Shari`ah Governance Systems for Institutions offering Islamic Financial Services". Islamic Financial Services Board, www.ifsb.org.

18. Lahsasna, A., S. Ibrahim and D. Alhabshi (2013). "Shariah Audit: Evidence & Methodology in Islamic Finance". INCEIF Centre for Islamic Wealth Management (CIWM), www.inceif.org.

B. Theses:

19. Rahman, M. (2013). "The current perception and practice of Shariah Auditing in Bangladeshi Islamic Banks". Master Thesis, Ritsumeikan Asia Pacific University, Japan.

20. Usmani, M. (2015). "Islamic Finance: Revised and Updated Edition of Meezan Bank's Guide to Islamic Bank". Ph.D. Thesis, Maktaba Ma'ariful Quran, Quranic Studies Publishers Karachi - Pakistan.

C. Researches:

21. Bedji, Toufik B. (2015). "The role of the corporate governance in enhancing the efficiency of Islamic banks and accelerate their development". Journal of Islam, Law and Judiciary, Vol.1, Iss.2, pp. 99-113.

22. Power, M. (2003). "Auditing and the production of legitimacy". Accounting, Organizations and Society, Vol.28, Iss.4, pp. 379–394.

23. Obid, S. and B. Naysary (2014). "Toward a comprehensive theoretical framework for Shariah governance in Islamic financial institutions". Journal of Financial Services Marketing, Vol.19, No.4, pp. 304-318.

D. Conferences:

24. Yaacob, H. (2012). "Issues and challenges of Shariah audit in Islamic financial institutions: a contemporary view". The 3rd International Conference on Business and Economics Research, 12-13th March 2012, Bandung, Indonesia.

Employing the references of Shariah Audit in supporting Governance of Iraqi Islamic Banks: An analytically study

Abstract

The Islamic Banks including the Iraqi ones are often resorted to support their governance frameworks in order to improve its competitiveness in their communities. Where, those banks are looking for activities that enhance their governance; one of these activities is Shariah Audit that provided the auditing capabilities to face of developmental challenges and increase competitiveness. Therefore, the content of this paper, discusses know-how to use the Shariah Audit and its references in support of the Shariah Governance in the Iraqi Islamic banks. The proposed hypothetical model was built to reflect this know-how through four hypotheses, which in turn were subject later to statistical analysis, such: Regression and Path Analyses using the (SPSS) software. In the concentration on eight Iraqi Islamic banks that described as a field laboratory for our paper, the data were collected using a questionnaire formed from (20) indicators in the context of five variables essential. Finally, the paper has reached several conclusions, the most important of which: the Iraqi Islamic banks believe that employing the Shariah Audit references in their work have a direct positive effect (focusing on the Shariah reference) and indirectly (with emphasis on synergy between the value reference and other references) to support their governance. In addition, the paper recommend the need to encourage academic institutions and professional organizations in order to pave the way for a rethinking of the drafting and construction of the Shariah Audit theories and concepts, which can describe as one of the developed areas of Audit and a cornerstone in the Islamic finance industry.

Keywords: **Audit, Shariah Audit, References of Shariah Audit, Shariah Governance, Iraqi Islamic banks.**